من ذلك باب ورنتل انتفيه ببين ضن ورنتين احدهما ان ندعي كونها
اصلية في ذوات الاربعة غير مكررة والواو لا توجد اصلية في ذوات
الاربعة على وجه من الوجوه وهو التضعيف فاما ان نتزاد او لا فان هذا
امر لا يوجد على كل حال انتهى وقال ابن مالك الانسبه اصالتها وتقدير
اللام فانها قد تزاد اخرا كفطحل فلزيادتها اخرا نظير انتهى قال ابن هشام
وهذا حسن جدا وفيه اعمال القاعدتين اذ لم نجعل الواو زايدة مع
تصدرها ولا اصلية في بنات الاربعة من غير تضعيف وانما هو اصل
في بنات الثلاثة فقط **تنبيه** قوله ان لم يقعا خصوص
داخل تحت عموم قوله واحكم بتاصيل حروف سمسم ونحوه **قوله**
وهكذا همز وميم سبقا الخ قال الشاطبي معنى سبقا تصدرا لا
تقدما على ثلاثة مطلقا فلا يرد نحو شمردل ولما غلب على الظن ان همزة
افكل مثلا زايدة قطعنا بالحكم بزيادتها فالحكم هو المقطوع به ومناط
الحكم مظنون فلا يلزم من القطع بالحكم بالزيادة القطع بالزيادة كما تقول
الفقه هو العلم بالاحكام الشرعية مع انه مظنون لا معلوم لكن العلم
راجع لنفس الحكم والظن الاستنباط انتهى واعلم ان مراد الناظم
بقوله سبقا ثلاثة اخراج ما سبق اربعة كاصطبل ومرزجوش اما
بناء على القول باعتبار مفهوم العدد واما لان النص على القيد في مقام
البيان ينفي ما عداه لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في ذلك
الا في فعل او ما حمل عليه كاسم الفاعل فان الهمزة تقع في اول الفعل
زايدة وان كان بعدها اكثر من ثلاثة اصول والميم في اول اسم
الفاعل والمفعول والزمان والمكان زايدة وان كان بعدها اكثر
من ثلاثة اصول كما قال وضم ميم زايد قد سبقا وانه لم يستثن
هنا نحو سمسم اكتفا بقوله واحكم بتاصيل الخ وانما احتاج الى قوله
ان لم يقعا كما هما في يويو ووعوعا لئلا يتوهم تخصيص قوله واحكم
الخ لو اطلق هنا وحيث علم عدم تخصيصه لم يحتج الى الاستثنا بعد
ذلك وان محل الحكم بالزيادة فيما تصدر على ثلاثة اصول ما لم يقض
الاشتقاق بالاصالة فانه القاضي العدل الذي لا يدفع حكمه نحو

مرعز

مرعز فان ميمه اصلية لقولهم كساء ممرعز دون مرعز **تنبيه**
ذهب ابو عثمان الى ان الميم في دلامص واخواته اصل فهي عنده من باب
سبط وسبطر لكما ان سبطرا ليس مشتقا من سبط فكذلك دلامص
ليس مشتقا من دليص حتى تكون الميم زايدة قال ابو حيان وهذا
ليس بجيد لان الذي قاد الى باب سبط وسبطر كون الرا ليست من
حروف الزيادة بخلاف الميم **قوله** همز اخر قال الشاطبي ضبط بالاصالة
وبالتبعية **قوله** اكثر من حرفين اي اصليين قياسا على ما تقدم ثم
ولو قال اكثر من اصلين لكان اجود لما قاله المرادي ولما يأتي عن ابن هشام
قوله والنون في الاخر كالهمز فيقضى بزيادتها بالشرطين المذكورين
في الهمزة ولا بد ايضا ان يكون زيادة ما قبلها الالف على حرفين ليست
بتضعيف اصل فالنون في حبجان اصل وهذا يستفاد من قوله واحكم
بتاصيل حروف سمسم على ما مر ونقدم ان الاشتقاق هو القاضي
فلا يرد ان الناظم نقص من مواطن زيادتها اول المضارع والمطاوع
نحو انكسر واحرنجم ونقعم قال ابن هشام قد يورد مهوان فان الف
اكثر من حرفين لفظها ردف ومع هذا هي غير زايدة اعني النون وذلك
لزيادة الميم لانه من الهوان فلو قال او لا اكثر من اصلين لفظها ردف
لخرج هذا مع انه مترتن واوضح **تنبيه** النون في اخر
تشارك الهمزة في علم النضر بعض فيما ذكر وفي تخالف المذكر والمونث
اعني انهما لا تخلفهما التاويه ابدا الالنون من الهمزة في النسب كصنعا
وبهراني وفي غيره انشد الفرا

فلست بكيت على زمان فاتني • والناس في ازمان ذي ازمان

فلقد اروح بلمة فينانة • سودا لم تخضب من الحنان

يريد الحنا وفي علم النحو في منع الصرف **قوله** وفي نحو غضنفر قال
الشاطبي اخالته على نون غضنفر تتضمن ستة قيود ان تكون ساكنة
لا كغرنيق مفكوكة لا كجنم غير مضاعفة مع العين لا كغرندن في كلمة
خماسية لا كعندليب متوسطة لا كعندليب ايضا فقد نقد فيه شرطان
محققان لا مظهرة كرنفع وهو بنا مثل محنفل من رفع لمثل هذا البنا

Copyright © King Saud University